الا القليل لكن الامر عندهم اوسع من ذلك لان الوصول الى احد ابنتهم
يفيد الى الوصول الى الرسول صلى الله عليه وسلم وصان الله اولياءك الائمة الذين
اقتدوا بهم وعليهم فانهم ائمة الهدى لا بضرهم ما نسبوا اليهم انما اردنا
بيان وجه استغنائهم عن كثير الحديث النبوي مع ان غالب ادلتهم
النشاغل بالمناقب والمثالب وربما تعلقوا بالشعف بالموضوعات المتعلقة
بذلك كما ينتمي الى صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم لان الموضوعات
فيها شغا غليلهم وما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقنعهم في
شيء الا بالتعسف والتاويلات المضحكة ومثل هذا انما يذكرون
على جهة التحذير بحال الذين من قبلهم الذين وقعوا في مثل ما وقعوا فيه
بعض المتاخرين من الماتريدية ترجع الى صفات الفعل لكونه لمعنى الموجود ان
على ترتيب خاص والقدر يتعلق بتلك الارادة بالاشياء في اوقاتها
المخصوصة وهو تفصيل قضايا السابق بايجادها في المواد الخارجية انتهى
فقد صح لك ان لا فرق عند الاشاعرة فيلزم ان واجب
فليس الباري تقدس وتعالى مختارا في ايجاد الكائنات بل لا في القضا
والقدر تعالى الله عما يكبرا ووضح لك ان الماتريدية معتزلة الا انهم
خالفوهم في بعض شيء وانزوا اسم الاخر من مجرد لفظ ببعض ملابسة والا فلا
معتزلة بشار اليهم غير هم الا الموافق لهم في بعض المباحث من السبعة
فمعنى المعتزلة مجموع معظمة الماتريدية وصيغة وكثير من غيرهما
ولا يعلم اليوم معتزلي في جميع الموارد لكن بتهم واوراقهم تخت
كل حجر وشجر مع خيط المتورعين بالنسبة في النقل عنهم فاعرف ما قلت
واختبره بلا تقليد وبدل لما ذكرنا من الكتاب العزيز قوله تعالى ام
عندهم الغيب فهم يكتبون فانه رتب الكتب على العلم بالغيب فانه اما
من كان عالما بالغيب عرف ما سيكون فكتب على حسبه والكتب في
التقدير من واد وايضا فحيث التقدير اقتضى ان يلحظ الوجه الحامل على ايقاع
المقدر فان لحظ كان التقدير تابعا لا ايقاع وان لم يلحظ لزم ان يقع التقدير
بلا حامل عليه وهو خلاف الحكمة مثاله تقدير الله تعالى انه يرسل
محمدا صلى الله عليه وسلم في آخر الزمان رحمة للعالمين اما ان يقدر ارساله لاجل
ايقاع ارساله يكون رحمة للعالمين او لا يلحظ كونه رحمة للعالمين وهو

لوقوع

لوقوع المقدور وعلى العكس وظاهر كلام الاشاعرة الثاني
وعليه فهم يقولون باحاديث القدر والمستروحون فيها لان القدر
كالعلم سواء كما ذكرناه والاول قول المعتزلة وهو الحق لان اختيار
العبد ضروري كما مضى وقد قامت عليه الادلة كما مضى عند من منع
الضرورة ولو كان اختيار العبد نابعا للقدر بتعينه وجوب كما قلنا في
عكسه لو كان لازما والملزوم والاختيار من وجه لا يجتمعان

قال القاضي البياضي الحنفي الرومي القدر عند السلف من الصفات المتشابهة وعند
المتاخرين من الماتريدية ترجع الى صفات الفعل لكونه لمعنى الموجود ان
على ترتيب خاص والقدر يتعلق بتلك الارادة بالاشياء في اوقاتها
المخصوصة وهو تفصيل قضايا السابق بايجادها في المواد الخارجية انتهى
فقد صح لك ان لا فرق عند الاشاعرة فيلزم ان واجب
فليس الباري تقدس وتعالى مختارا في ايجاد الكائنات بل لا في القضا
والقدر تعالى الله عما يكبرا ووضح لك ان الماتريدية معتزلة الا انهم
خالفوهم في بعض شيء وانزوا اسم الاخر من مجرد لفظ ببعض ملابسة والا فلا
معتزلة بشار اليهم غير هم الا الموافق لهم في بعض المباحث من السبعة
فمعنى المعتزلة مجموع معظمة الماتريدية وصيغة وكثير من غيرهما
ولا يعلم اليوم معتزلي في جميع الموارد لكن بتهم واوراقهم تخت
كل حجر وشجر مع خيط المتورعين بالنسبة في النقل عنهم فاعرف ما قلت
واختبره بلا تقليد وبدل لما ذكرنا من الكتاب العزيز قوله تعالى ام
عندهم الغيب فهم يكتبون فانه رتب الكتب على العلم بالغيب فانه اما
من كان عالما بالغيب عرف ما سيكون فكتب على حسبه والكتب في
التقدير من واد وايضا فحيث التقدير اقتضى ان يلحظ الوجه الحامل على ايقاع
المقدر فان لحظ كان التقدير تابعا لا ايقاع وان لم يلحظ لزم ان يقع التقدير
بلا حامل عليه وهو خلاف الحكمة مثاله تقدير الله تعالى انه يرسل
محمدا صلى الله عليه وسلم في آخر الزمان رحمة للعالمين اما ان يقدر ارساله لاجل
ايقاع ارساله يكون رحمة للعالمين او لا يلحظ كونه رحمة للعالمين وهو

اذا تمهد هذا فلا تشك ان تقدير الله بحكمته وكتبه مطابق
لعلمه الازلي لان العلم تابع للمعلوم انما الشان في كون التقدير تابع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)